A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/S-19/15/Add.1
9 June 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة
٢٣-٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧
البند ٨ من جدول الأعمال

الاستعراض والتقييم الشاملان لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

رسالة مؤرخة ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة

إضافة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه "الاستعراض الشامل للإجراءات البرلمانية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ الذي اعتمده المجلس البرلماني الدولي في دورته ١٦٠ المعقودة في سيول في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٧.

وأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفه إضافة للوثيقة A/S-19/15 المنشورة من أجل الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة.

(توقيع) بارك سوجيل
الممثل الدائم

97-15539 170697 170697

المرفق

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

استعراض شامل للإجراءات البرلمانية لتنفيذ
جدول أعمال القرن ٢١

التقرير الذي اعتمده بتوافق الآراء المجلس البرلماني
الدولي في دورته ١٦٠

(سيول، ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٧)

التعليقات العامة على نتائج الدراسة الاستقصائية

فيما يلي الاتجاهات الرئيسية التي أكدتها الدراسات الاستقصائية المتعاقبة التي أجراها الاتحاد البرلماني الدولي:

- أثار مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية فيما مضى موجة من الوعي العام بشأن المشاكل البيئية وقد أثر ذلك بطبيعة الحال في عمل البرلمانات (التصديق على الاتفاقيات، اعتماد تشريعات ذات نطاق واسع ترمي إلى حماية البيئة فضلا عن الموارد الطبيعية، ورصد الاعتمادات المقابلة).

- إلا أنه وباستثناء هذه التدابير الروتينية، لم يكن لمؤتمر القمة المعني بالأرض سوى أثر هامشي في الإجراءات التي اتخذتها البرلمانات: فالبرلمانات تترك بصفة عامة للحكومات أمر اتخاذ المبادرات ولا تستخدم جميع الوسائل المتاحة للتأثير في السياسات الوطنية.

- الإجراءات البرلمانية في ميدان البيئة قلما تأتي عملا بتوصيات ريو وإنما نتيجة تفاقم مشاكل إيكولوجية محددة تختلف من بلد إلى آخر باختلاف سياقه الجغرافي ومستوى تنميته الاقتصادية.

- موقف أعضاء البرلمانات ليس متناغما البتة ومسألة مدى الاهتمام الواجب إيلائه لتنفيذ توصيات ريو أثارت مناقشات برلمانية ساخنة في كثير من الأحيان. وبالتالي يمكن القول إن الوعي موجود على المستوى الفردي ولكن الإرادة الجماعية لا وجود لها.

- الاتجاهات الاقتصادية الحالية لا تساعد على التطبيق العالمي لمبادئ التنمية المستدامة.

البون شاسع بين ما يقال وما يفعل - الافتقار إلى الإرادة السياسية، في البلدان النامية هناك إضافة إلى ذلك هوة فاصلة بين النوايا والموارد - الافتقار إلى المعلومات فضلا عن الموارد التقنية والمالية.

أولا - أثر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في وعي أعضاء البرلمانات والإجراءات البرلمانية

يتضح من الدراسات الاستقصائية التي أجراها الاتحاد البرلماني الدولي أن مؤتمر الأمم المتحدة له أثر غير ضئيل على وعي أعضاء البرلمانات وعلى الإجراءات البرلمانية. ولا مراء في أن المؤتمر كان وراء تجدد الاهتمام بحماية البيئة ولكن ذلك لم يكن بالضرورة الاستجابة لرسالة ريو.

ومع ذلك اختلفت درجة ذلك الأثر أساسا من بلد لآخر باختلاف مستوى تنمية البلدان ومستوى المعلومات المتاحة للبرلمانات.

١ - وعي الأفراد بالمشاكل البيئية

يبدو أن الإجراءات الدولية قد أفرزت اتجاها عاما أدى إلى إذكاء وعي الأفراد بضرورة إنقاذ البيئة وإدارة الموارد الطبيعية بحرص. ويظهر أعضاء البرلمانات تصميما أكبر على حل المشاكل البيئية ويؤيدون التدابير الموصى بها بثبات أشد ويمارسون ضغوطا أكبر على حكوماتهم.

وقد أدى ذلك إلى زيادة أنشطة الأفراد وعدد الأسئلة الخطية والشفوية، وتعزيز أنشطة أعضاء البرلمانات كل في دائرته الانتخابية (إذكاء الوعي وإجراء مشاورات فيما بين السكان، والظهور في وسائط الإعلام) وزيادة حجم العمل في اللجان الفنية (جلسات الاستماع، وصياغة التشريعات، الاضطلاع بالدراسات والدراسات الاستقصائية، إجراء المناقشات مع المجتمعات المحلية، ومجموعات الضغط، والمنظمات غير الحكومية وما إلى ذلك)، وأدى كذلك إلى زيادة مشاركة البرلمانات في أنشطة التعاون الإقليمي. وذهبت بعض الأحزاب إلى حد إدراج تنفيذ اتفاقات ريو في برنامجها الانتخابي (بيد أن ذلك لم يحسن عموما من حظها).

٢ - الوعي والموارد على الصعيد العالمي

كان أثر ريو ضعيفا نسبيا في البلدان الصناعية الملمة الواعية بالمسائل البيئية والتي اعتمدت بالفعل سياسات في هذا الميدان، ذلك أنها واصلت إجراءاتها دون ربطها بتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

أما في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال، فإن ذلك الأثر كان أكثر ظهورا إلى حد بعيد وفي الحالات التي لم يؤد فيها هذا الأثر إلى اتخاذ إجراءات ظهر على الأقل فيما يتعلق بمستوى الوعي.

ويبدو أن هذه البلدان تسترشد بالتطورات الدولية عندما يتعلق الأمر بالتدابير التي يتعين اتخاذها. وهي على وعي شديد بخطورة مشاكلها الإيكولوجية ولكن افتقارها للموارد العلمية والتقنية اللازمة، يجعلها

تستخدم المعلومات والمبادئ التوجيهية التي يضعها المجتمع الدولي. وتشير بوضوح عدة ردود من تلك البرلمانات إلى أن مناقشاتها وأعمالها تتقدم بشكل يتمشى مع التوصيات الدولية وأنها تستخدم اتفاقات ريو كمبادئ توجيهية لأعمالها المضطلع بها في ميدان البيئة.

وذلك يفسر شدة إدراك برلمانات هذه البلدان لنقص المعلومات والدعم. وفي الواقع يرى معظمها أنها تفتقر إلى المعلومات بشأن أعمال ريو، بل أن بعضها ذكر أنه سمع لأول مرة بأعمال متابعة مؤتمر ريو من استبيانات الاتحاد.

وعلى ذلك فمسألة المعلومات اللازمة لأعضاء البرلمان ونوعيتها هي مسألة ذات أهمية بالغة. فالمعلومات السليمة تعتبر عموما هي التدبير الوحيد الذي من المرجح أن يؤدي إلى إحداث تغيير في المواقف.

وعموما تعتبر البرلمانات في البلدان الصناعية أن لديها المعلومات اللازمة في حين أن البرلمانات في البلدان النامية غالبا ما لا تستطيع استقاء المعلومات إلا من مشاريع القوانين التي تقدمها حكوماتها طلبا لإقرارها.

٣ - آثار إعلان ريو

ثمـــة ملاحظة مبينة هي أن البرلمانات في الشمال وكذلك في الجنوب باستثناء حالات قليلة جدا لم تنظر في إعلان ريو الذي لم تقدمه إليها حكوماتها لإقراره باعتباره لا يتطلب التصديق عليه. بيد أن المبادئ الموجزة في هذا الإعلان يفترض في الواقع أن توفر أساسا لتنفيذ اتفاقات ريو الأخرى ولا سيما مختلف فصول برامج جدول أعمال القرن ٢١.

وبالتالي، فإن أعضاء البرلمان لا يعلقون أية أهمية كبيرة على الإعلان الذي لا يعترفون به كنتيجة منفصلة عن غيرها من نتائج ريو (الاتفاقيات وبعض أجزاء جدول أعمال القرن ٢١ التي أصبحت موضوع تشريعات مقترحة يلزم التصويت عليها من جانب أعضاء البرلمانات).

٤ - مفهوم التنمية المستدامة

أدت موجة الاهتمام التي أثارها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية أيضا إلى إحداث تغيير في المفاهيم فيما يتعلق على الأقل بالمصطلحات حيث دخلت في اللغة البرلمانية عبارات مثل "التنمية المستدامة" و "التنمية السليمة بيئيا" و "السياسات المتكاملة" و "الإدارة المتكاملة للموارد" وما إلى ذلك.

بيد أنه لئن أصبح مفهوم "التنمية المستدامة" يستخدم الآن يوميا، فإن نتائج الدراسات الاستقصائية تؤكد أن أغلبية أعضاء البرلمانات لا يفقهون معناها الكامل: فهم يرون أنها غير "معرفة على نحو واضح"

وهم لا "يفهمون الآثار المترتبة عليها" أو يرون أن المفهوم "غير قابل للتطبيق على أرض الواقع". ويبدو أن هذا التعبير قد أصبح في اللغة اليومية مجرد مرادف لمصطلح "حماية البيئة".

ويذكر أعضاء البرلمانات أن ثمة هوة واسعة بين هذه المفاهيم النظرية وبين استيعاب الاستيعاب الكامل لمبادئ ريو الذي قد يتجلى مثلا في التسليم بترابط المسائل الاقتصادية والمشاكل البيئية.

ويرى العديد من أعضاء البرلمانات أن اعتماد التشريعات والتصديق على الاتفاقيات ما فتئا يشكلان أعمالا نظرية محضة أي مجرد مسألة شكلية لم يكن لها أي أثر في وجهات نظرهم الأساسية ولم تؤد إلى إدماج مبادئ التنمية المستدامة في القرارات السياسية والتشريعية الأخرى.

ولا شك في أن ذلك هو السبب الذي جعل معظم أعضاء البرلمانات من الشمال والجنوب على حد سواء يذكرون أن مبادئ التنمية المستدامة قد سُلم بها ولكنها لم يجر تبنيها بشكل كامل.

٥ - العوامل الأخرى

العوامل الأخرى التي تحدد ما إذا كانت أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية تراعى أو لا تراعى في البرلمانات تشمل مستوى تأثير اللجنة الخاصة ومدى إلحاح المسائل الأخرى التي تعتبر مسائل ذات أولوية (التنمية الاقتصادية، الفقر، البطالة، مشاكل الميزانية وما إلى ذلك) وبصفة عامة الإرادة السياسة لأعضاء البرلمانات الذين لا يضعهم عملهم البرلماني وجها لوجه مع المسائل البيئية.

٦ - متابعة ريو

يبدو ثمة تراجع في مستوى الاهتمام الذي كان قائما أثناء المرحلة التحضيرية وكذلك بعد مؤتمر القمة المعني بالأرض مباشرة.

ونتيجة لذلك يجري في الواقع تجاهل أعمال لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة في البرلمانات وقلما يُشار إلى توصياتها. وأعضاء البرلمانات لا يحضرون جلساتها ولا يشاركون في إعداد التقارير القطرية التي تُقدم إليها كل سنة.

والبرلمانات التي انتخبت حديثا منذ ريو، ولا سيما في البلدان النامية غير ملمة بالتقارير التي قدمت إبان مؤتمر ريو.

ويذكر أعضاء البرلمانات في العديد من البلدان الصناعية أن ثمة ضغوطا أقل من الجمهور خاصة وأن النتائج الانتخابية لأحزاب "الخضر" أصبحت قاتمة بشكل متزايد.

ولا أدل على هذه الحالة التي باتت عليها الأمور من أن ثمة برلمان يدري أي شيء عن التقييم الدوري المزمع إجراؤه في ١٩٩٧ وليس ثمة بين البرلمانات جميعها تقريبا أي برلمان يعتزم تخصيص جلسة عامة لمسألة تطبيق اتفاقات ريو في بلده استعدادا لهذا الاستعراض. ويذكر عدد قليل جدا منها أنه ستجرى مناقشة بشأن هذه المسألة في لجنة ما أو في جلسة عامة. ويذكر عدد قليل أن المسألة قيد الاستعراض أو قد يُنظر فيها الآن بعد أن استوعبوا الفكرة التي يتضمنها استبيان الاتحاد.

ثانيا - اتفاقات ريو وإدماجها في التشريعات

١ - هل ينظر إليها باعتبارها من الأولويات؟

يرى أغلبية أعضاء البرلمانات أن إدماج مبادئ التنمية المستدامة عموما لا اتفاقات ريو في حد ذاتها هو الذي يجب أن يكون إحدى أولويات القرارات العاجلة التي يلزم اتخاذها.

ويذكر البعض أسبابا تحول دون قيام الدول بذلك تشمل نقص المعلومات وبروز مشاكل أخرى أشد خطورة (الأزمة المالية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال ووجود أولويات أخرى قد تكون مربحة أو مجزية بقدر أكبر (التأثيرات القطاعية والطاقة الأحفورية التي توفر عوائد اقتصادية تفوق ما توفره مصادر الطاقة المتجددة وما إلى ذلك).

بيد أن العديد من أعضاء البرلمانات يقولون إن هناك اختلافات في الرأي بشأن درجة الأولوية وأفضل سبل بلوغ هذا الهدف وغالبا ما تكون الإرادة السياسية للائتلاف أو الحزب الحاكم عاملا حاسما ولا سيما عندما يكون أعضاء البرلمانات أيضا من شاغلي المناصب الوزارية أو عندما يكون ممثل الحكومة لدى البرلمان هيئة تنسيقية.

ومن المفارقات أن أعضاء البرلمان الذين تكون برلماناتهم أقل البرلمانات إطلاعا وأشدها افتقارا للموارد هم الذين يولون أعلى درجات الأولوية لإدماج مبادئ التنمية المستدامة في أعمالهم.

٢ - هل ينبغي أن تشتمل القرارات السياسية أو التشريعية على هذه المبادئ؟

في معظم البلدان ولا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال يجري إدماج مبادئ التنمية المستدامة في عملية صنع القرار على نحو بطيء جدا ويستغرق وقتا طويلا جدا ولا سيما فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والسياسات المتعلقة بالميزانية.

ويرى معظم أعضاء البرلمان أن حكوماتهم قد بذلت جهدا لمحاولة إدماج مبادئ التنمية المستدامة في بعض القرارات التشريعية والسياسية: قد تكون المبادئ واردة في الدستور. وقد تكون جهود لمواءمة عملية التخطيط الوطني مع أولويات جدول أعمال القرن ٢١ قد بذلت. وقد تكون استراتيجية وطنية أو مدونة بيئية قد اعتمدت، وقد يكون مفوض مسؤول عن البيئة أو التنمية المستدامة قد عيّن، وقد تكون

تشريعات بيئية عامة قد سنَّت أو قد تكون التشريعات ذات الصلة قد أعيد النظر فيها، وقد تكون قوانين جديدة قد اعتمدت والالتزامات الدولية قد احترمت، وقد تكون التشريعات قد نسقت على الصعيد الإقليمي، قد تكون هيئات استشارية أو حتى وزارة للتنمية المستدامة قد أنشئت، وقد يكون مجلس للبيئة قد أنشئ بهدف واضح يتمثل في زيادة الوعي بين السكان.

ويقول أعضاء البرلمان أنفسهم إنهم يحاولون ضمان إدراج هذه المبادئ في القوانين التي يقترحونها وفي التعديلات التي يقترحون إدخالها على مشاريع القوانين الحكومية. وهم يرصدون أيضا إنفاذ تلك القوانين.

بيد أن العديد منهم يقول إن تلك التشريعات قلما تنفَّذ إما لأسباب سياسية (حماية البيئة تتناقض مع استغلال الموارد لأغراض التنمية) أو لأسباب مالية (نقص الأموال اللازمة لإنفاذ التشريعات) أو بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية (بطء ورود اللوائح).

وفي جميع البلدان، توفر دراسات الأثر البيئي الأسلوب الرئيسي المستخدم لزيادة فعالية عملية صنع القرار. وهذه الدراسات إما ينص عليها في نصوص عامة من قبيل الاستراتيجية الوطنية أو المدونة البيئية أو في صكوك تهدف إلى سن التشريعات المتصلة بالأنشطة في مجالات محددة (مكافحة التلوث الصناعي أو إزالة الأحراج أو المشاريع الإنمائية وما إلى ذلك). بيد أنها قلما تكون منهجية كما أن إجراءها يثير لأشد البلدان فقرا مشاكل مالية لا تقوى على حلها.

ثالثا - الآليات البرلمانية التي تساعد على إدماج مبادئ التنمية المستدامة في جميع الأنشطة البرلمانية

لا يوجد تقريبا أي برلمان اعتمد آليات محددة أو عدل أساليب عمله لضمان إدماج المسائل البيئية والإنمائية في جميع صعد النشاط البرلماني وفي جميع مجالاته.

وتذكر جميع الردود تقريبا وجود ما لا يقل عن لجنة واحدة تعنى بالبيئة أو حتى بالتنمية المستدامة ولكن هذه اللجان قلما تكفل الإدماج الفعلي للمبادئ التي وضعت في ريو في جميع الأعمال البرلمانية.

وعادة ما تشمل ولايات هذه اللجان استعراض ووضع وإقرار مشاريع التشريعات التي تمس مباشرة البيئة في حد ذاتها وتشمل أحيانا اختصاصاتها صياغة توصيات للبرلمان أو الحكومة على سبيل المثال بشأن الامتثال للالتزامات الدولية والوطنية وتضطلع هذه اللجان في بعض الحالات ببعثات للتفتيش في المواقع إما لمشاهدة حالة البيئة أو للتأكد من إنفاذ التشريعات وهي تشارك أيضا في إذكاء وعي الحكومة والشركاء الاقتصاديين وعامة السكان.

وفي بعض البلدان ولا سيما البلدان الصناعية، تشارك اللجان المتخصصة على نحو أوثق في عملية الادماج حيث أنها غالبا ما يلجأ إليها للنظر في الأثر المترتب على تشريعات أخرى (ليست بيئية على وجه التحديد) أو أثر الوظائف المدرجة في ميزانية الحكومة أو لدراسة مدى تأثر البيئة نتيجة مختلف الإجراءات الوزارية.

ومهما يكن من أمر، فإن مستوى فعالية ونفوذ تلك اللجان يختلف بدرجة كبيرة من برلمان لآخر. فهي في بعض الحالات تكون فعالة جدا وتنجح في استنهاض الإرادة السياسية اللازمة لإدماج المسائل البيئية الإنمائية ولكنها غالبا ما تعمل في عزلة وتذهب توصياتها أدراج الرياح.

ويشجب العديد من أعضاء البرلمان أيضا الافتقار إلى التنسيق بين اللجان المتخصصة وعمل اللجان الأخرى وكذلك الحقيقة المتمثلة في أن تلك اللجان الأخرى تكاد لا تعني أبدا بالتنمية المستدامة.

رابعا - الوسائل المتاحة للبرلمان واستخدامها للتأثير على الحكومة

يرى أعضاء البرلمان عموما أن برلماناتهم لديها الوسائل اللازمة للتأثير على سلطات بلدانهم لتشجيعها على اتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ اتفاقات ريو.

وصحيح أن للمبادرة البرلمانية حدودا لأن البرلمان يبت أساسا في مقترحات نابعة من الحكومة. فالجهة التي تقرر في الواقع كيفية الامتثال للالتزامات الدولية الناشئة عن الاتفاقات الدولية من قبيل اتفاقات ريو هي الحكومة، لا البرلمان فهي قد تختار مثلا استخدام القنوات الإدارية بدلا من القنوات التشريعية وفي مثل هذه الحالة يصبح نطاق تصرف البرلمان أكثر تقييدا إلى حد كبير والحكومة هي التي تضع برنامج العمل البيئي.

ولهذا، فإن البرلمان يسعى إلى إكمال قرارات الحكومة لا محاولة التأثير عليها، ومستوى التعاون القائم بين البرلمان والحكومة هو الذي يحدد مدى فعالية جهوده.

وتستطيع البرلمانات أن تمارس قدرا كبيرا من النفوذ من خلال العملية التشريعية: فعند سن القوانين، يمكن للبرلمان أن يستخدم حقه في التعديل وإدخال التغييرات ويمكنه أيضا أن يعطي الأفضلية للمشاريع التي تتمشى مع اتفاقات ريو. واعتماد اللوائح وتنفيذها ورصد تطبيق القوانين هي أيضا خطوات رئيسية.

وهنا يكتسب دور اللجان المختصة أهمية بالغة شريطة أن تضطلع بطبيعة الحال بواجباتها وأن تمارس سلطاتها إلى أقص حد ممكن.

وبإمكان البرلمان ككل وأعضائه كل على حدة أن يشاركوا على نحو أكثر فعالية إلى حد كبير في العملية التشريعية في البلدان التي تتقاسم فيها الحكومة والبرلمان المبادرة التشريعية.

وقد ذكر مرارا أيضا إقرار الميزانية باعتباره وسيلة هامة من وسائل المراقبة حيث أنها تمكن البرلمان من إملاء الأولوية للبرامج التي تتمشى مع مبادئ التنمية المستدامة.

وأخيرا يمكن استخدام المناقشات البرلمانية كوسيلة لممارسة الضغط باعتبارها انعكاس لاهتمامات المواطنين والحكومة لذلك ملتزمة أدبيا بمعالجتها.

وباستثناء حالات قليلة، يرى أعضاء البرلمان أن هذه الوسائل لم تستخدم بعد إلى أقصى حد ولكنه يمكن تحقيق الكثير إذا ما أدرك جميع الأعضاء أهمية المسائل المعنية. وغني عن القول إنه حيثما يوجد إجماع في صفوف القوى السياسية يكون من الأرجح أن تراعي الحكومة وجهات نظر البرلمان.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

أعرب الاتحاد البرلمان الدولي عن قلقه الكبير لضحالة النتائج الحاصلة منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية فيما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة ولتفاقم الحالة في عدة ميادين (استنفاد الموارد الطبيعية، انتشار التلوث في كافة أنحاء العالم، الأزمة الغذائية، تزعزع استقرار المجتمعات) وهو يرى أن التقييم العام لتدابير متابعة المؤتمر ينبغي أن يهيئ فرصة لإنعاش روح ريو من جديد.

وقد ذكر الاتحاد منذ ١٩٩٢ في عدة مناسبات أن الصعوبات المتصلة بالتمويل ونقل التكنولوجيا تعرقل على نحو خطير تنفيذ اتفاقات ريو وقد تشكك إلى حد كبير في الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. وقد دأب الاتحاد بالتالي على حث البرلمانات الأعضاء فيه على الضغط على حكوماتها لكي تحترم التزاماتها في هذا الميدان ولا سيما من خلال قيامه في العام الماضي باعتماد إعلان في هذا الصدد. وهو إذ يأسف مرة أخرى لعدم إحراز تقدم في هذا الميدان فإنه يعيد من جديد تأكيد هذا الإعلان.

وقد خلص الاتحاد بالإضافة إلى ذلك إلى استنتاج مفاده أن الافتقار إلى الإرادة السياسية هو العقبة الرئيسية التي تحول دون القيام بعمل حازم لصالح التنمية المستدامة والتطبيق الفعلي لاتفاقيات ريو. وتضطلع البرلمانات والبرلمانيون بدور أساسي في هذا الصدد. وعليهم أساسا مسؤولية خلق الإرادة السياسية اللازمة في حكوماتهم وإبلاغها باهتمامات المواطنين وكذلك مسؤولية المساهمة في جهود إذكاء الوعي. ولن يتحقق لهم ذلك إلا إذا ما أدركوا ضرورة تغيير نظرتهم إلى المسائل المطروحة واقتنعوا بإمكانية تطبيق التدابير التي نودي بها في ريو وبفعاليتها.

وفي هذا الصدد كان مما أثار دهشة الاتحاد أن يلاحظ أن الأغلبية العظمى قد ذكروا أنهم لم يستطيعوا تفهم الآثار المترتبة على مفهوم التنمية المستدامة وأعربوا عن أسفهم البالغ لانعدام المعلومات بشأن الأنشطة التي تضطلع بها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لترجمة توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية إلى واقع ملموس كما أبدوا إحساسا بانعدام الوعي في برلماناتهم.

وقد اختار الاتحاد تبعا لذلك مجموعة من المبادرات والأنشطة لمساعدة البرلمانات على تحسين مستوى إلمامها بتلك المسائل وتحسين استخدام السبل المتاحة لها للتاثير على الإجراءات الحكومية وزيادة الوعي العام بالمسائل المتصلة بالتنمية المستدامة. بيد أن الاتحاد لا يخفى عليه أن هذا العمل ليس كاف في حد ذاته. ولذلك يرى أنه من الضروري إقامة تعاون وثيق بين البرلمانات ولجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وأن تبذل اللجنة جهدا حقيقيا لإثارة اهتمام البرلمانيين بعملها ولا سيما بالشروع في حملة واسعة النطاق لإذكاء الوعي تستهدف البرلمانيين على وجه التحديد.

- - - - -